

Distr.: General
19 May 2005
Arabic
Original: English



التقرير الرابع للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي

ألف - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٧٧ (٢٠٠٤) المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الذي مدد فيه المجلس ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وطلب مني تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن الحالة في بوروندي، وعن تنفيذ اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، وتنفيذ ولاية عملية الأمم المتحدة. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية التي استحدثت منذ تقريرتي المقدم في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٥ (S/2005/149).

ثانيا - العملية الانتقالية

٢ - برغم التأخيرات التي استمرت وكانت أحيانا مدعاة للقلق وأفضت إلى تمديد ثانٍ للعملية الانتقالية، إلا أن الأطراف البوروندية، بدعم من المجتمع الدولي، واصلت مسيرتها على طريق السلام. وخلال فترة الإبلاغ استحدثت عدة تطورات بما في ذلك نجاح إجراء الاستفتاء بشأن دستور لما بعد العملية الانتقالية، وإصدار القوانين الانتخابية والقوانين المحلية وإعلان جدول زمني جديد للانتخابات، فضلا عن التقدم نحو نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإصلاح وإصلاح القطاع الأمني، إلى جانب العلامات الإيجابية التي تشير إلى أن جماعة قوات التحرير الوطنية (رواسا) المسلحة قد تنضم أخيرا إلى عملية السلام.

٣ - وفي ٢٢ نيسان/أبريل، عقد رئيس مبادرة السلام الإقليمية لبوروندي، الرئيس الأوغندي يوييري موسيفيني، مؤتمر قمة في عنتيبي، حضره الميسر من جنوب أفريقيا نائب رئيس جنوب أفريقيا، ورؤساء جمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا وزامبيا، إضافة إلى ممثلين رفيعي المستوى من رواندا وإثيوبيا والاتحاد الأفريقي، وممثلي الخاصة في بوروندي كارولين ماكاسكي، التي أدلت ببيان باسمي. وشارك في المؤتمر كذلك رئيس بوروندي، دومتيان

ندايزيبي. وقد أيدت القمة طرح الجدول الزمني الانتخابي الجديد الذي قدمه رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، ومن ثم، مددت الفترة الانتقالية حتى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥، كما دعت القمة إلى التقيد الصارم بالجدول الزمني الانتخابي الجديد الذي ستعقد على أساسه الانتخابات البلدية يوم ٣ حزيران/يونيه، أما الانتخابات التشريعية فتعقد يوم ٤ تموز/يوليه، فيما تعقد انتخابات مجلس الشيوخ يوم ٢٩ تموز/يوليه، مع انتخاب رئيس ما بعد الفترة الانتقالية من جانب البرلمان يوم ١٩ آب/أغسطس. وطبقا لهذا الجدول، فإن الانتخابات التي تعقد على المستوى القروي، المقرر إجراؤها بعد نهاية الفترة الانتقالية يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر. كما أولت القمة دعمها، إلى الجهود التي تتم في إطار اتصالات الرئيس موكابا بنجامين، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، مع قوات التحرير الوطنية (رواسا) وفوضت الميسر العمل على حل القضايا المتعلقة بين المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (نيكورونزيزا) والرئيس ندايزيبي.

٤ - ومع اقتراب موعد الانتخابات الوطنية، تصاعدت التوترات بين الأطراف البوروندية، ولا سيما بين الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية وبين المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (نيكورونزيزا). كما أن التوترات، التي أفضت بالمجلس الوطني وقوات الدفاع عن الديمقراطية إلى تعليق مشاركتها في اجتماعات مجلس وزراء الحكومة منذ نهاية نيسان/أبريل، بدأت في أعقاب وفاة وزير الداخلية يوم ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥ (وهو منصب يتم الاحتفاظ به للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية)، عندما رفض الرئيس ندايزيبي أن يحل في هذا المنصب مرشح من جانب المجلس والجبهة المذكورين، وطلب تقديم عدة أسماء لمرشحين للمنصب. وقد أعقب ذلك أن وجه بيير نيكورونزيزا، قائد المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، رسالة إلى رئيس المبادرة الإقليمية، توضح ما يساور حزبه من شواغل فيما يتعلق بالعملية الانتقالية. وفي ٩ أيار/مايو ٢٠٠٥، اجتمع الرئيس ندايزيبي، إلى السيد نيكورونزيزا، في بريتوريا، بناء على دعوة من الميسر، جاكوب زوما، نائب الرئيس. وتركزت المحادثات على الشواغل التي تساور المجلس - قوات الدفاع - فيما يتصل بالعملية الانتقالية، وتم الاتفاق على أن الأمر يقتضي تعميق المشاورات بين الزعيمين. كما تعهد الرئيس ندايزيبي، بتعيين بديل لوزير الداخلية رشحته الجبهة والمجلس، وهو ما قام به فعلا يوم ١١ أيار/مايو.

٥ - وقد تواترت أخبار كذلك، عن الأطراف التي تسعى إلى الحد من أنشطة خصومها. ففي مقاطعة كاينازا، أفيد بأن الإدارة المحلية التابعة للجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية، احتجزت عددا من مسؤولي المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن

الديمقراطية - لأسباب سياسية. وفي مقاطعة موارد، وهي منطقة سياسية رئيسية بالنسبة إلى أطراف مجموعة الـ ٧ المنافسة اهتمت الحركة من أجل إصلاح المواطن، اتحاد التقدم الوطني باستخدام الإدارة المحلية التي يسيطر عليها لوقف وتعطيل الأنشطة السياسية التي يقوم بها خصومه.

٦ - وخلال الفترة الانتخابية، سوف تواصل عملية الأمم المتحدة جهودا عديدة من بينها ترأسها لجنة رصد التنفيذ، العمل مع الأطراف السياسية لضمان السماح لها بممارسة أنشطتها، وتنظيم حملاتها، بالأسلوب والروح اللذين يتوخاهما اتفاق أروشا.

الاستعدادات المتخذة من أجل الانتخابات

٧ - برغم ما وقع من تأجيلين، فقد أجري بنجاح الاستفتاء على دستور ما بعد المرحلة الانتقالية في يوم ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ دون وقوع أي حادثة كبرى. ومن بين الناخبين المسجلين البالغ عددهم ٣,٣ ملايين نسمة، مارست نسبة ٩٢,٤ في المائة أو ٣٧٢ ٨٩٤ من البورونديين حقها في التصويت لأول مرة منذ عام ١٩٩٤، حيث كانت نسبة الذين أيدوا الدستور هي ٩٠,١ في المائة من الناخبين. وفي ٦ آذار/مارس أكدت المحكمة الدستورية لبوروندي نتائج الاستفتاء، واعتمدت الدستور رسميا. وقد أجري الاستفتاء بدعم مالي من جانب جماعة المانحين الدوليين، وبفضل مساعدة تقنية ولوجستية واسعة النطاق قدمتها عملية الأمم المتحدة في بوروندي.

٨ - وقدم المانحون الدوليون تمويلا كاملا، في حين قدمت عملية الأمم المتحدة لبوروندي مساعدة واسعة النطاق في مجال المواصلات، بما في ذلك نقل أكثر من ١٠٠ طن من المواد الانتخابية إلى مراكز الاقتراع، سواء بطريق الجو أو البر. كما واصلت العملية إسداء المشورة التقنية إلى اللجنة الانتخابية ومكاتبها القانونية، وأنشأت قنوات اتصال تنفيذية بين مختلف العناصر الفاعلة، بما في ذلك الاتصال مع قوى الأمن الوطني. كما انطوى الموقف على وجود ما يقارب ٦٠٠ من مراقبي الانتخابات من المجتمع المدني، الذين رصدوا عملية الاقتراع، وشاركوا أفراد العملية البالغ عددهم ٣٠٠ فرد في تقديم تقارير عن عدد صغير من المخالفات التي تم منذ ذلك الحين أخذها في الاعتبار خلال التخطيط للانتخابات الوطنية المرتقبة.

٩ - وفي أعقاب إجراء الاستفتاء، قُدم إلى الجمعية الوطنية قانون الانتخابات وقانون البلديات والشروط الإلزامية لإجراء الانتخابات، في أوائل آذار/مارس. إلا أن نظر هذه القوانين لم يمض بسرعة سواء من جانب الجمعية الوطنية أو مجلس الشيوخ، رغم النداءات المتكررة من جانب العملية والمجتمع الدولي على السواء. وكان من نتيجة ذلك، أن واصلت اللجنة الانتخابية الوطنية عدم نشر الجدول الزمني للانتخابات. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، أي

قبل يومين من نهاية تمديد الفترة الانتقالية، صدر القانونان اللذان يتيحان للجنة الانتخابات أن تقترح، بمساعدة من جانب عملية الأمم المتحدة، جدولاً زمنياً للانتخابات، ما لبث أن لقي تأييداً بعد ذلك من جانب المبادرة الإقليمية.

١٠ - ويسرني أن أفيد بأن الاستعدادات لعقد الانتخابات قد بلغت حالياً مرحلة متقدمة. وفي أعقاب اعتماد الجدول الزمني الانتخابي المنقح، صدرت المراسيم الرئاسية لإجراء الانتخابات البلدية والتشريعية، وعقبها نشرت اللجنة الانتخابية الأحكام التي تتعلق بترشيحات الأحزاب السياسية، وتنقيح جداول الناخبين بالنسبة إلى الانتخابات القروية. ومع حلول يوم ٨ أيار/مايو، كان ٣٢ من الأحزاب السياسية قد أنجزت تقديم قوائم مرشحيها للانتخابات البلدية، حيث تنافس ما متوسطه أحد عشر حزباً في كل منطقة محلية. وقد انتهت الترشيحات للانتخابات التشريعية يوم ٢٠ أيار/مايو.

١١ - وفي الوقت نفسه، منحت العطاءات اللازمة لطبع أوراق الاقتراع يوم ١٣ أيار/مايو، وفي يوم ١٠ أيار/مايو، بدأت السيارات وطائرات الهليكوبتر التابعة لعملية الأمم المتحدة في بوروندي، توزيع صناديق الاقتراع الشفافة، والأختام والأخبار غير القابلة للإزالة، على جميع المراكز الانتخابية بالمقاطعات. ومن تلك الأماكن، من المتوقع أن تساعد الوحدات الانتخابية الإقليمية للعملية، لجان الانتخابات بالمقاطعات في توزيع تلك المواد الانتخابية على المناطق المحلية.

الاتصالات مع قوات التحرير الوطنية

١٢ - في أعقاب المشاورات التي جرت مع المبادرة الإقليمية والأمم المتحدة والشركاء الدوليين، عقدت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة اجتماعات مع وفد من قوات التحرير الوطنية (رواسا) في دار السلام، في الفترة ٤ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وفي ختام تلك الاجتماعات، أصدر وفد قوات التحرير الوطنية بياناً أعرب فيه عن عزم هذه الجماعة المسلحة، التفاوض مع حكومة بوروندي، ووقف العمليات الحربية وتقديم تفسير مكتوب بشأن ضلوعها في مذبحة غاتومبا، التي وقعت في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤. وأعقب ذلك، اجتماع الرئيس ماكابا، نائب رئيس المبادرة الإقليمية في دار السلام يوم ٢٥ نيسان/أبريل، مع أغاثون رواسا، زعيم قوات التحرير الوطنية الذي أكد من جديد، التزام القوات ببدء المفاوضات مع الحكومة الانتقالية. وقد حضر الناطق الرئاسي البوروندي والمبعوث الخاص لهولندا، إلى منطقة البحيرات الكبرى، فضلاً عن نائب ممثلي الخاصة لبوروندي، هذه الاجتماعات التي تمت في دار السلام كمراقبين.

١٣ - ومن المتوقع أن تقدم حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة إلى المبادرة الإقليمية تقريراً عن نتائج محادثاتها مع قوات التحرير الوطنية. وبالتوازي مع ذلك، فهي تتعاون مع حكومة بوروندي، وقوات التحرير الوطنية، على إرساء معايير واضحة يتاح من خلالها للجانبين الدخول في محادثات مباشرة، بما في ذلك ما يتعلق بمحادثات للتوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار، وبالأسلوب الذي يمكن أن يتم من خلاله دمج قوات التحرير الوطنية ومقاتليها ضمن عمليتي السلام ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على التوالي. وفي ١٢ أيار/مايو، وجهت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة دعوة للرئيس ندايزي، إلى اجتماع عقد يوم ١٥ أيار/مايو في دار السلام مع زعيم قوات التحرير الوطنية.

لجنة رصد التنفيذ

١٤ - في جلسة خاصة عقدت يوم ٢٢ شباط/فبراير، دعت لجنة رصد التنفيذ إلى زيادة التمويل المقدم لصالح إعادة اللاجئين إلى الوطن، وإعادة تأهيلهم، مؤكدة على الحاجة إلى أن تتصدى الحكومة الانتقالية لعلاج مسألة تخصيص الأراضي لصالح العائدين والمشردين داخلياً. وفي دورتيها العاديتين السادسة والعشرين والسابعة والعشرين، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء تأخير إصدار قانون البلديات وقانون الانتخابات عن طريق البرلمان، وتقاعس اللجنة الانتخابية الوطنية عن إصدار جدول زمني انتخابي. كما رحبت اللجنة بما تم من اتباع أسلوب منظم في إجراء الاستفتاء، وبالتقدم المحرز في إيواء المقاتلين السابقين، ولكنها دعت الحكومة الانتقالية إلى أن تكفل اعتماد الإطار القانوني اللازم، بما في ذلك إصدار مرسوم للمواءمة بين الرتب العسكرية بما يتيح إعادة دمج الأحزاب والحركات السياسية المسلحة السابقة ضمن قوات الدفاع الوطني وقوات الشرطة الجديدة. كما أعرب عن الانشغال بشأن نوعية بعض برامج إعادة إدماج الأطفال الجنود.

ثالثاً - التطورات العسكرية والأمنية

الحالة الأمنية

١٥ - ظلت الحالة الأمنية في بوروندي مستقرة بشكل عام خلال فترة الإبلاغ، برغم استمرار المناوشات مع العناصر المسلحة التابعة لقوات التحرير الوطنية (رواسا)، فضلاً عن استمرار حوادث السرقة والسلب والنهب. وقد جرى توقيف اثنين من الموظفين الانتخابيين التابعين للعمليات تحت تهديد السلاح، من جانب جماعة من المهاجمين المسلحين، في مزلهما في غيتيغا، يوم ٣ آذار/مارس. وفيما تعرضت أمتعتهم الشخصية للسرقة، فلم يلحق بهما أذى

بدي. وفي ٢٩ نيسان/أبريل، أُلقيت قنبلة يدوية على سكن رئيس وفد اللجنة الأوروبية في بوجمبورا، مما نتج عنه أضرار في الممتلكات دون أن تقع إصابات بشرية.

١٦ - وأفيد بأن التقدم المحرز في عملية نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم، نتج عنها بعض الآثار الأمنية، بما في ذلك ما شهدته قريتا مومبي، وكابيزي، من أرياف بوجمبورا، حيث أفيد عن زيادة في الجرائم التي وقعت بعد انسحاب مقاتلي المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية - إلى مواقع الإيواء. وأدى ذلك إلى أن عززت عملية الأمم المتحدة دورياتها في تلك المناطق، في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٥. وأسهم ما تم بعد ذلك من نشر وحدات قوة الدفاع الوطنية في نهاية نيسان/أبريل في تحسين الحالة الأمنية في أرياف بوجمبورا.

الأسلحة الصغيرة

١٧ - في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٥، وقع الرئيس ندايزي، مرسوما بقانون بشأن نزع سلاح المدنيين، بما من شأنه تعزيز جهود البلاد في تقليل عدد الأسلحة التي ما زالت متبقية في المنازل الخاصة في طول البلاد وعرضها. وجاء مكملاً للمرسوم توقيع عدة قوانين منفصلة منها ما يحظر حمل الأسلحة أو ارتداء الزي الرسمي على أفراد الشرطة أو الأفراد العسكريين خارج نطاق أدائهم للمهام الرسمية خلال الفترة الانتخابية. ويؤمل أن تسهم هذه التدابير في تحقيق الأمن الشامل في بوروندي. ومن أجل تعزيز مبادرات نزع الأسلحة في البلاد، وإسداء المشورة وتنسيق مساعدات المجتمع الدولي في هذا المضمار، سيتم في القريب العاجل، إفاد خبير في الأسلحة الصغيرة تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى بوروندي، لفترة أولية قوامها ٦ أشهر.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

١٨ - بمساعدة من جانب الأمم المتحدة، يتوقع من المركز الوطني لتنسيق إجراءات الألغام، أن ينجز خطة وطنية لإجراءات الألغام مع حلول النصف الثاني من عام ٢٠٠٥. ولسوف تسعى الخطة إلى تخفيف خطر الإصابة أو الوفاة من جراء الألغام الأرضية أو الذخائر غير المنفجرة ضمن سياق الخطة الاستراتيجية الوطنية للحكومة، التي تتوخى تطهير بوروندي بحلول عام ٢٠١٠، من الألغام والذخائر غير المنفجرة. ومن المتوقع أن تتقلص بالتدريج مساعدات الأمم المتحدة مع تعزيز القدرات المحلية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتمويل المشاريع ذات الصلة، الذي يتم تيسيره من خلال الاستراتيجية القطرية للحد من الفقر.

إصلاح القطاع الأمني

١٩ - استمر التقدم نحو إصلاح قطاع الأمن وإن كان بوتيرة بطيئة، بما في ذلك إغلاق جميع مناطق تجمع ما قبل نزع السلاح، وإيواء المقاتلين، وحل المسألة المعلقة المتصلة بالمواءمة بين الرتب العسكرية وبدء تدريب ونشر الوحدات المتكاملة من قوة الدفاع الوطني.

٢٠ - كما تم في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، إغلاق آخر منطقة تجمع ما قبل نزع السلاح، في أعقاب نقل جميع مقاتلي الجبهة الوطنية إلى مواقع الإيواء. ومن مواقع جاشنغوا، ومابندا، وكيي، يتم إعادة تجميع هؤلاء المقاتلين ونقلهم إلى المناطق العسكرية، حيث يخضعون لتدريب مشترك مع وحدات القوات المسلحة البوروندية السابقة، قبل أن يتم إدماجهم رسمياً ضمن الألوية التي يتم تشكيلها للقوات الوطنية المسلحة الجديدة. وهذه العملية تم إنجازها بالنسبة للمقاتلين الذين جرى إسكانهم في مواقع الإيواء في مابندا وجاشنغوا. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء لواءين، ووحدة واحدة للحماية الخاصة، يضمنان ما مجموعه ٦٠٠٠ فرد، كما جرى نشرهما من خلال الإدماج المباشر.

٢١ - وفي ١١ أيار/مايو، وقع الرئيس ندايزي، مرسوماً ينظم المواءمة بين الرتب العسكرية وهذا المرسوم، يوضح الآلية المستخدمة في تسريح الضباط. بما في ذلك الأعداد المتفق عليها للرتب العسكرية المختلفة، لكل من الأحزاب والحركات السياسية المسلحة السابقة، إضافة إلى حزم التعويضات المرتبطة بكل رتبة. ومن المتوقع أن يستمر حالياً تسريح الضباط الذي كان قد توقف رهنا بتلك الإيضاحات. وينظم المرسوم كذلك، وضعية الضباط الذين سيتم دمجهم ضمن قوة الدفاع الوطنية والشرطة الوطنية.

٢٢ - وفيما يتم اتخاذ خطوات مهمة، فإن التقدم على هذه الجبهة، سوف يقتضي تقديم المزيد من المساعدة التقنية والمالية من جانب الشركاء الدوليين. وتعمل عملية الأمم المتحدة في بوروندي، بالتشاور مع الحكومة الانتقالية والمناخين، على وضع استراتيجية لإصلاح قطاع الأمن، من شأنها أن توضح الطرائق التي يتم اتباعها من أجل إدماج قوة الدفاع الوطنية والشرطة الوطنية، بما في ذلك طرح الجداول الزمنية وحجم كل قوة، والإجراءات المطلوب اتخاذها سواء من جانب الحكومة أو الشركاء الدوليين. وريثما يتم إنجاز هذه الاستراتيجية، تواصل العملية التنسيق عن كثب مع الحكومة والشركاء الدوليين، بما يكفل إتاحة الموارد اللازمة لهذه العملية الأساسية.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٢٣ - اعتباراً من ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٥، دخل ما يقارب ٦٣٠ ٩ من المقاتلين السابقين بالقوات المسلحة البوروندية، وقوات الأحزاب والحركات السياسية المسلحة السابقة ضمن عملية التسريح الوطنية، بمن في ذلك ٩٣٩ ٢ من الأطفال الجنود. وقد تلقى نحو ٦٠٠ ٦ من المقاتلين المسرحين السابقين أول مبلغ بعد إعادة تناسيبهم، وتم توطئتهم في المجتمع المحلي الذي اختاروه، حيث قرر الكثيرون منهم الاستثمار في أنشطة مدرة للدخل. وقد أنشأت الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية لشؤون التسريح وإعادة التنسيب وإعادة الإدماج، عشرة مكاتب إقليمية دعماً لعملية إعادة تنسيب المقاتلين السابقين. ولسوف تؤدي هذه المكاتب دوراً قيادياً متزايداً في تنفيذ استراتيجية إعادة الدمج الوطنية، التي أعلنتها الحكومة الانتقالية يوم ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. على أن تنفيذ استراتيجية إعادة الإدماج سيشكل تحدياً، ومن ثم، فلسوف تواصل بعثة الأمم المتحدة في بوروندي رصد الحالة وتعمل بصورة وثيقة مع برنامج التسريح وإعادة الإدماج المتعدد البلدان في هذا المضمار.

الشرطة

٢٤ - خلال فترة الإبلاغ، تم نقل ٨٩٦ ٦ من أعضاء الأحزاب والحركات السياسية المسلحة السابقة إلى موقع الإيواء في روجازي، الذي تم تخصيصه للمقاتلين المختارين من أجل إدماجهم ضمن صفوف الشرطة الوطنية. وبمساعدة من جانب عملية الأمم المتحدة، بدأ لاحقاً نقل هؤلاء المقاتلين إلى ٢٠ من مراكز تدريب الشرطة في طول البلاد وعرضها، ومن المتوقع إنجاز هذه الإجراءات بنهاية شهر أيار/مايو. وفي مراكز التدريب، يلتحق المقاتلون بعدد يبلغ ٨ ٣٠٠ من أفراد دوريات الدرك السابقين و ١ ٤٠٠ من أفراد شرطة الأمن الداخلي السابقين حيث يخضعون لعمليات التدريب على الإدماج والمواءمة. وما أن يتم هذا التدريب، حتى ينقل ضباط الشرطة الجدد إلى مراكز الشرطة على المستوى الوطني بأكمله، وعددها ١٤٣ مركزاً.

٢٥ - وقد دربت عملية الأمم المتحدة حتى الآن ١٦٠ من مدربي الشرطة الذين جرى منذ ذلك الحين توزيعهم على مراكز تدريب الشرطة، كما عقدت البعثة دورة تدريبية على استعمال القوة لضباط المؤسسات الإصلاحية في مركز إصلاحية ميونغغا، وهي تقدم المشورة التقنية في تطوير التدريب على إجراء التحقيقات الجنائية لصالح ٢٠٠ ضابط من شرطة بوروندي القضائية. ومن شأن توزيع ضباط شرطة العملية على المكاتب الإقليمية الخمسة التابعة لها، أن يزود الشرطة الوطنية المحلية بقدرة استشارية لها أهميتها، وقد ثبتت فائدة ذلك

بصورة خاصة، خلال الاستفتاء، عندما قدم ضباط الشرطة التابعون لعملية الأمم المتحدة المساعدة إلى الشرطة المحلية لتعزيز تدابير الأمن قبل عملية التصويت وخلالها وبعدها.

٢٦ - وفي الوقت نفسه، تواصل العملية العمل مع شركاء بورونديين ودوليين في تنفيذ مفهوم توحيد الشرطة الوطنية المشار إليه في تقريره السابق. ويضم هذا المفهوم إنشاء لجان مشتركة معنية بتشريعات الشرطة وإدارة شؤون العاملين، فضلا عن تشييد وتحديد مراكز تدريب الشرطة وعمليات التدريب. أما المانحون الذين أعربوا عن الاستعداد لدعم تنفيذ هذا البرنامج، فسيشملون حكومات فرنسا وهولندا وبلجيكا. وبرغم بعض التأخيرات، فإن تنفيذ المفهوم بدأ بالفعل، بما في ذلك ما تم من خلال تقديم الخيام لإسكان الشرطة في المناطق النائية، واستهلال برنامج لتدريب المديرين تتولى تنفيذه عملية الأمم المتحدة في بوروندي.

٢٧ - وفي مسألة ذات صلة، تتعاون عملية الأمم المتحدة كذلك بصورة وثيقة، مع وكالات ومنظمات غير حكومية بما في ذلك لجنة الصليب الأحمر الدولية، وشبكة المواطنين، ومركز ودرو ويلسون الدولي، دعما لبرامج من قبيل برنامج تدريب القيادات البوروندية الذي تم تكييفه بدعم من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، لكي يلي احتياجات التدريب للكوادر الجديدة من الشرطة الوطنية.

رابعاً - نشر عملية الأمم المتحدة في بوروندي

٢٨ - اعتباراً من ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٥، بلغ قوام القوة العسكرية لعملية الأمم المتحدة في بوروندي، ٣٧٨ ٥ فرداً من إجمالي قوام القوة المأذون به البالغ ٦٥٠ ٥ فرداً. وتضم القوة الحالية ٩١ من ضباط الأركان، و ١٩٣ من المراقبين العسكريين الموزعين على ٢٧ من مواقع الأفرقة، وكتائب المشاة من إثيوبيا (جتيغا ووينغا)، وباكستان (سبييتوكي)، ومن جنوب أفريقيا (بلدية بوجمبورا وأرياف بوجمبورا وموارمفيا وموارو، ومن كينيا (ماكبا ورويجي)، ومن نيبال (بوباترا ونيغوزي) إضافة إلى سرية من الشرطة العسكرية الكينية، وسرية مشاة من موزامبيق (بلدية بوجمبورا).

٢٩ - وشملت أنشطة العمليات الرئيسية التي اضطلع بها العنصر العسكري من البعثة، رصد اتفاقات وقف إطلاق النار والمساعدة في توزيع المواد الانتخابية، وتقديم الدعم في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما واصل هذا العنصر تقديم ما بين ١٢ إلى ١٨ من المرافقين يوميا إلى موظفي عملية الأمم المتحدة، ووكالات وبرامج الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن قوافل الغذاء التي توجهت إلى مناطق التجميع. وقدمت البعثة كذلك دوريات متزايدة إلى مخيمات إسكان اللاجئين الأجانب. وكان الهدف من سلسلة

العمليات العسكرية التي اضطلعت بها البعثة خلال فترة الإبلاغ، هو ردع المقاتلين الأجانب والحيلولة دون تسلّهم عبر الحدود والحد من تدفق الأسلحة غير المشروعة، والمساعدة على رصد الحظر المفروض على الأسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٠ - كما استمرت الأمانة العامة اتصالاتها مع حكومة بوروندي، فيما يتعلق بإبرام اتفاق مركز القوات لعملية الأمم المتحدة في بوروندي. ومن المتوقع أن يزور بوروندي في أوائل حزيران/يونيه ممثل عن مكتب الشؤون القانونية، لإنهاء المناقشات المتعلقة بمشروع الاتفاق.

٣١ - ومع نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٥، كانت قد شُغلت نسبة ٩٠ في المائة تقريباً من جميع الوظائف المدنية في العملية. ويتخذ عدد كبير من هؤلاء الأفراد مقرهم في المكاتب الإقليمية الخمسة للبعثة في مقاطعة بوجومبورا الريفية، وفي غيتيغا، وماكامبا، وموينغا، ونغوزي. وفي كل مكتب، يعمل موظفون في مجال الانتخابات، وحقوق الإنسان، والشرطة المدنية، والشؤون المدنية، والإعلام، تحت قيادة المنسق الإقليمي.

التعاون بين عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٣٢ - استمر تعزيز التنسيق بين عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي فترة ٩ إلى ١٠ أيار/مايو، عقد في بوجومبورا الاجتماع الثاني الرفيع المستوى بين البعثتين. وركزت المناقشات على المسائل العابرة للحدود التي تؤثر على عمليتي حفظ السلام، فضلاً عن زيادة التعاون، وتبادل المعلومات والدروس المستفادة، فيما يتعلق بالقضايا الإنسانية وقضايا حقوق الإنسان، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والانتخابات. كذلك تم الإبقاء على مستوى عالٍ من التنسيق بين الوحدات العسكرية في البعثتين، لا سيما بين الوحدات الباكستانية في البعثتين المنشورتين. بمحاذاة الحدود بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك ما يتم عن طريق التبادل اليومي للمعلومات والزيارات المنتظمة. كما تم الاتفاق خلال الاجتماع لتنسيق الرفيع المستوى الثاني على قيام البعثتين بإجراء عمليات منسقة في غابة روكوكو، وكذلك على بحيرة تنجانيقا بهدف منع التحركات غير المشروعة للعناصر المسلحة والأسلحة عبر الحدود.

خامسا - حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والشؤون الجنسانية

٣٣ - في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥، أصدرت عملية الأمم المتحدة في بوروندي تقريرا يوثق انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الأطراف البوروندية خلال الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وعرضت ممثلي الخاصة استنتاجات التقرير على الرئيس ندايزي في آذار/مارس ٢٠٠٥. وتعتزم العملية إصدار تقارير دورية عن حالة حقوق الإنسان أملا في الإسهام في إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب التي كانت سائدة في بوروندي.

٣٤ - وفي الوقت نفسه، واصلت العملية توثيق الحوادث التي يقوم فيها جنود تابعون لكل من القوات المسلحة البوروندية السابقة، والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (نكورونزيزا)، وفي وقت لاحق قوة الدفاع الوطني، بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الإعدام بدون محاكمة، والاعتصاب، والتعذيب، والاعتقال والاحتجاز العشوائيين، والترويع، والنهب، كما واصلت التحقيق في هذه الحوادث. وتجدر الملاحظة أن الجنود التابعين للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (نكورونزيزا) ظلوا يشغلون إدارات "موازية" ومرافق احتجاز غير مشروعة حتى تم تجميعهم في شهر نيسان/أبريل. وفي مرات عديدة في الماضي، منع موظفو حقوق الإنسان التابعون للعملية من دخول المواقع العسكرية للتحقق من التقارير الواردة عن وقوع أعمال اعتقال واحتجاز عشوائية. كذلك مُنع أولئك الموظفون أحيانا من دخول مرافق ألوية الدرك. وقد قامت العملية مرارا بالإبلاغ عن ذلك إلى القيادات المختصة في كل من القوات المسلحة البوروندية السابقة والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، كما أبلغت في وقت لاحق قيادة قوة الدفاع الوطني، فضلا عن الحكومة الانتقالية.

٣٥ - وللأسف، تظل نسبة وقوع حوادث العنف الجنسي مرتفعة، بما في ذلك الاعتصاب، خاصة الحوادث التي تتعلق بالأطفال. وقد وفرت العملية، في إطار ولايتها، المشورة والمساعدة للضحايا وأسرهم وحثت على تقديم القضايا إلى المحاكمة. وشرعت العملية أيضا في تنفيذ حملة على نطاق البلد للتوعية الجماهيرية لمحاربة العنف الجنسي من خلال الحلقات الدراسية واللقاءات الجماهيرية. وقد أشار الرئيس ندايزي مؤخرا إلى اعترامه تطبيق أقصى العقوبات القانونية ضد مرتكبي جريمة الاعتصاب.

٣٦ - وما زالت المؤسسات الإصلاحية في بوروندي تعاني من التكسب ومن نقص الموارد وإدارتها من قبل أفراد يفتقرون بدرجة كبيرة للتدريب. وخلال السنة الماضية، أثارت العملية مرارا مع الحكومة الانتقالية عددا من المسائل الخطيرة المتعلقة بحالات النقص التشغيلية هذه.

وفي حالتين على الأقل وردت أنباء عن أن السلطات في سجنى نغوزي وروبيغي، استخدمت القوة المفرطة مما أسفر عن مقتل سبعة سجناء. واستجابة لهذه التطورات، بدأت العملية تنفيذ مشروع لتوفير التدريب لحراس السجون في مجال الإدارة الأمنية في السجون، بما في ذلك التدريب على الاستخدام المناسب للقوة والأسلحة النارية.

٣٧ - وأدى رصد العملية المنتظم للسجون وزنازين الاحتجاز، فضلا عن دعمها للسلطات القضائية، إلى الشروع في الإجراءات القانونية المتعلقة بقضايا حُبس فيها المحتجزون لفترات تتجاوز الحد القانوني، وقضايا شهدت فيها مخالفات خطيرة في إجراءات الاحتجاز الأصلية. بالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما أعربت البعثة عن القلق خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية إزاء عدم البت في أوضاع آلاف السجناء السياسيين، حيث أن بعضهم معتقل بدون محاكمة منذ عام ١٩٩٣. وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، اقترح وزير العدل إطلاق سراح جميع المحتجزين الذين قضوا أكثر من ست سنوات في انتظار المحاكمة، ومن قضوا أكثر من ثمان سنوات وهم رهن الاحتجاز قيد التحقيق.

٣٨ - ونتيجة لاستمرار ظاهرة الإفلات من العقاب في بعض أنحاء البلد، ولعدم الثقة في الشرطة والقضاء، وردت أنباء عن حوادث استباح فيها السكان حرمان القانون وقرروا الانتصاف لأنفسهم. وفي حوادث وقعت مؤخرا، جرى ضرب الضحايا حتى الموت، أو أضرمت فيهم النيران، بل وحتى جرى دفنهم أحياء. وقلما تقوم الشرطة بالتحقيق في هذه الأعمال الجماعية وكثيرا ما تمر بدون عقاب. ونظمت العملية، بالتعاون مع الشرطة والسلطات القضائية، سلسلة من اللقاءات الجماهيرية في مقاطعة موينغا التي ورد أن حوادث عديدة وقعت فيها، للإثراء عن هذه الممارسات.

٣٩ - وفي الوقت نفسه، واصلت العملية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية متابعة تحقيقهما المشترك في مذبحه غاتومبا التي وقعت في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤. وفي ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وخلال اجتماع مع العملية، أشار وزير العدل البوروندي إلى أن تقرير لجنة التحقيق الوطنية في مذبحه غاتومبا قد اكتمل، وأنه سيجري إطلاع العملية على محتوياته في القريب العاجل.

المسائل الجنسانية

٤٠ - واصلت العملية التركيز بشدة على تعزيز مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية، حيث يتم ذلك جزئيا عن طريق استراتيجية فعالة للتوعية ترمي إلى تشجيع النساء على التصويت. ووفرت عملية الأمم المتحدة أيضا تدريبا في مجال التحضير للانتخابات لـ ١٣٦ امرأة من المرشحات المحتملات في انتخابات القرى والبلديات، والانتخابات التشريعية.

وبالإضافة إلى المساعدة في وضع البرامج المجتمعية الأساس التي تستهدف ضحايا العنف الجنسي، واصلت وحدة الشؤون الإنسانية بالعملية التوعية بمسألة تعميم المنظور الجنساني داخل العملية، بما في ذلك ما تم بتوفير تدريب تعريفي عن هذه المسألة الهامة للأفراد المدنيين والعسكريين الملحقين بالعملية.

سادسا - الحالة الإنسانية

٤١ - يتيح تحسن الحالة الأمنية الآن وصول العون الإنساني المنتظم إلى جميع أرجاء البلد، على العكس من الحالة التي كانت سائدة في السنوات السابقة عندما كان الوصول يتعذر أحيانا إلى مناطق بأكملها لعدة شهور نتيجة للعنف، الأمر الذي كثيرا ما أسفر عن تشريد مكتف للسكان. إلا أن حماية المدنيين في مقاطعة بوجومبورا الريفية تظل مبعثا على القلق، خاصة نتيجة لقيام جميع العناصر المسلحة باستخدام المساعدات الإنسانية وسيلة للضغط.

٤٢ - وفي شهر نيسان/أبريل، قام نحو ٨ ٠٠٠ من الرواندين بعبور الحدود إلى مقاطعتي نغوزي وكيروندو الشمالييتين، حيث ادعى كثيرون منهم أنهم أتوا طلبا للجوء عقب بدء عملية المحاكمات بنظام الغاكاكا في بلدهم. واستجابة لذلك، أنشئت ملاجئ مؤقتة بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتم نقل القادمين من مناطق الحدود، بناء على طلب الحكومة الانتقالية، إلى مقاطعة كانكوزو. وفي ٢٣ نيسان/أبريل، علقت الحكومة الانتقالية عمليات النقل خلال إجراء محادثات ثنائية عقدت مع حكومة رواندا. وتواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدة الإنسانية بالتعاون مع الأطراف القائمة بالتنفيذ.

٤٣ - وأظهرت النتائج الأولية التي توصلت إليها الدراسة الاستقصائية للمشردين داخليا التي أجراها مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية لعام ٢٠٠٥ مع جهات شريكة، أن ٣٦١ ٢١ شخصا من المشردين داخليا لا يزالون موجودين في مواقع المشردين بمقاطعات بوروري، وكانكوزو، وماكامبا، وروتانا، وروينغي، بالمقارنة مع عددهم في عام ٢٠٠٤ الذي كان يبلغ ٦١٦ ٦١ شخصا. وحتى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن ٢٦١ ١٠ لاجئا بورونديا قد عادوا من جمهورية تنزانيا المتحدة منذ بداية السنة. ومن جملة هؤلاء اللاجئين، عاد ٤٥٦ ٩ شخصا بمساعدة برامج الإعادة الميسرة إلى الوطن، في حين أن ٨٠٥ منهم عادوا من تلقاء أنفسهم.

٤٤ - وفي غضون ذلك، واصلت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية اتخاذ تدابير مساعدة موسعة في القرى الضعيفة في مقاطعات كيروندو، ونغوزي، وموينغا. ومع أن الحالة آخذة في الاستقرار، فهي لا تزال بحاجة إلى رصد دقيق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام

كل من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة بتوزيع بذور زراعية إلى ٦٢٩ ٢٠٣ أسرة معيشية وحصص إعاشة لحماية البذور إلى ٢٩٢ ١٦٩ أسرة.

المشاريع سريعة الأثر

٤٥ - منذ انطلاقة عملية الأمم المتحدة في تنفيذ مشاريعها سريعة الأثر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، تلقى ٥٩ مشروعا مجتمعي الأساس في ١٤ مقاطعة ٥٤٢ ٦٥٧ دولارا في شكل مساعدة مباشرة. وحتى الآن، أعادت العملية تعمير ١٤ مدرسة ليستفيد من ذلك أكثر من ٨ ٥٠٦ من المدرسين والطلاب، كما وفرت معدات رياضية وكتباً لزهاء ٥٣ ٠٠٠ تلميذ. ووفرت العملية أيضا مساكن جديدة لـ ٨٢٠ يتيما و ١٠٨ من الأسر المشردة فضلا عن مياه نظيفة لقرويين يقارب عددهم ١٣ ٥٠٠ شخص، حيث أعيد تزويد ستة مرافق صحية بالمعدات. وقد استفادت أقلية الباتوا من هذه المشاريع، خاصة في مجالات التنمية الاقتصادية والتعليم. ومن المتوقع أن يتم في القريب العاجل إصلاح جناحي ولادة، وبالإضافة إلى ذلك ستستفيد ٣٣٢ امرأة من ربات الأسر المعيشية قريبا من معدات تتيح البدء في مشاريع مدرة للدخل.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٤٦ - يصنف برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بوروندي ضمن الدول الـ ١٥ الأشد تضررا من الوباء. ويقدر عدد البورونديين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بـ ٣٩٠ ٠٠٠ شخص، حيث تمثل النساء ١٩٠ ٠٠٠ منهم والأطفال ٥٥ ٠٠٠ منهم. وسيظل تنفيذ خطة بوروندي الاستراتيجية في مجال الإيدز بحاجة إلى مساعدة الأمم المتحدة، خاصة في مجال الموارد البشرية وبناء القدرات اللازمة على الصعيدين المحلي والوطني.

٤٧ - ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٠٨ (٢٠٠٠) وإعلان الالتزام إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ستواصل العملية توعية الأفراد العسكريين والمدنيين بالحاجة إلى الوقاية من الإيدز وغيره من الأمراض المعدية ومكافحتها، بما في ذلك ما يتم عن طريق التدريب السابق على نشر الأفراد والتدريب التعريفي، والتعلم من خلال الأقران، فضلا عن الاستشارات والفحوصات السرية. وستعطى الأولوية بالقدر نفسه لتغيير السلوك والتدابير الوقائية. كما سيتمثل أحد الجوانب الرئيسية لجهود العملية في هذا الصدد في البدء بتنفيذ برنامج للعمل الميداني بين صفوف المجتمعات المحلية البوروندية.

سابعاً - مدونة قواعد السلوك

٤٨ - تدرك ممثلي الخاصة بشدة أهمية أن يرقى سلوك أفراد البعثة إلى أرفع المعايير التي تتوقعها الدول الأعضاء وأن يكون متفقاً مع سياسة "عدم التسامح" بشأن أشكال السلوك غير المقبول، أو الإيذاء، أو الاستغلال الجنسي. وقد اتخذت التدابير الملائمة لكفالة التصدي السريع للسلوك غير المقبول حتى وإن أتت به قلة. كما قد أعطيت الأولوية للوقاية، بما في ذلك مشاركة والتزام كل مستوى من مستويات الإدارة المسؤولة عن كفالة توصيل واستيعاب المعلومات اللازمة بفعالية لجميع الأفراد.

٤٩ - وفي شهر آذار/مارس، جرى تعميم مدونة شاملة لقواعد السلوك على أفراد العملية وأفراد الأمم المتحدة في بوروندي. كما تلقى الموظفون نسخاً من رسالتي الموجهة إلى مجلس الأمن بشأن التحقيق الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلاً عن التقرير المعنون "استراتيجية شاملة لمنع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل" (انظر A/59/710). وجرى إصدار تعميمات من العملية بشأن معايير السلوك، والتحرش الجنسي وانتهاكات حظر التجول، ومعايير قيادة السيارات، والبدء في الدوريات العسكرية/الأمنية المشتركة، بعدد من اللغات. كذلك عمم المسؤول المعني بمدونة قواعد السلوك في العملية، بالتعاون مع فرع الإعلام، ١٠٠٠ منشور عن الاستغلال والإيذاء الجنسيين في الأماكن العامة، وبدأ نشر ١٠٠٠٠ من ملصقات حملة مكافحة الاستغلال والإيذاء الجنسيين في جميع أنحاء البلد في أيار/مايو ٢٠٠٥. واغتنت ممثلي الخاصة فرصاً عديدة لتناول وإثارة مسألة ضرورة الالتزام الصارم بمدونة قواعد السلوك، مع الأفراد المدنيين والعسكريين في العملية مباشرة، عن طريق عقد "لقاءات مفتوحة في الحواضر" وفي الأقاليم، بما في ذلك عن طريق قادة الوحدات، والمراقبين العسكريين، والشرطة المدنية.

٥٠ - ونتيجة لذلك، أظهرت دراسة استقصائية أجريت مؤخراً في العملية أن مستوى الوعي بالمسائل والإجراءات التأديبية مرتفع، حيث أظهر ٩٥ في المائة من المستجيبين تفهماً لما يشكل سلوكاً معوجاً أو محظوراً. ورغم مستوى الوعي هذا، فإن التحدي المتمثل في الحفاظ على بيئة تتسم بحسن السلوك تحد عسير، خاصة في بيئة يسودها الفقر المدقع. وقد تحتاج العملية إلى قدرات موارد بشرية إضافية في هذا الميدان إذا أرادت أن تقي بالمعايير العالية التي وضعتها لنفسها.

ثامنا - الإعلام

٥١ - منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، تواصل العملية بث برامج إذاعية أسبوعية تصل إلى ٩٥ في المائة من مساحة البلد. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، بدأ الإنتاج اليومي المنتظم لبرامج إخبارية وبرامج قضايا معاصرة مستخدما لغتين وشمل ذلك توجيهات العملية وحملاتها للتوعية بشأن الانتخابات وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي أواخر شهر شباط/فبراير، بدأت العملية إنتاج برامج تلفزيونية أسبوعية بالفرنسية ولغة الكيروندي. ومن المتوقع أن تستمر تغطية العملية باستخدام البث الإذاعي والفيديو خلال فترة الانتخابات لتوفير مصدر أخباري موثوق ومحيد للبورونديين.

تاسعا - آفاق المستقبل

٥٢ - بعد الاختتام المتوقع للعملية الانتقالية في بوروندي في آب/أغسطس سيكون من المهم بالنسبة للتطلع إلى الأمام في المرحلة المقبلة فيما يتصل بالأسلوب الذي سوف يتيح للحكومة المنتخبة مجددا في بوروندي أن تواصل دعم السلام والمضي قدما على طريق إجراء الإصلاحات الرئيسية والتعمير والتنمية فضلا عن الأسلوب الذي سوف يتبعه المجتمع الدولي في تزويدها بالدعم اللازم في هذا الصدد. وثمة مجالان سوف يتطلبان اهتماما كبيرا: الأول يتعلق بتقديم المساعدة والضمانات الدولية بما يكفل التنفيذ الكامل لما تبقى من جوانب اتفاق أروشا لها جانب الترتيبات اللاحقة لتقاسم السلطة. أما الثاني فيتصل بالجهود المتناسقة المطلوبة من جانب البورونديين أنفسهم والمجتمع الدولي بما يكفل توافر الأدوات اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وهي تخرج من صراع مدمر دام سنوات.

آلية الدعم الدولي بعد المرحلة الانتقالية

٥٣ - ينبغي الإشارة إلى أن لجنة رصد التنفيذ تم إنشاؤها بموجب أحكام اتفاق أروشا لكي تتولى عمليات الرصد والإشراف والتنسيق في تنفيذ الاتفاق المذكور. ولما كانت اللجنة قد اضطلعت بدور جوهري في عملية السلام منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ فمن المتوقع حلها بنهاية مرحلة الانتقال وعلى ذلك، وعلى نحو ما أشرت إليه في تقريرتي السابق المقدم إلى المجلس، فقد بدأت ممثلي الخاصة مشاورات بشأن إمكانية إنشاء آلية دعم دولية تواكب الحكومة المنتخبة خلال فترة ولايتها الأولى. ومن ناحية المبدأ يمكن لمثل هذه الآلية أن تساعد الحكومة على ضمان الاحترام لإصلاحات اتفاق أروشا التي بدأت خلال الفترة الانتقالية فضلا عن المساهمة في إنجاز الإصلاحات التي ما زال يتوجب إجراؤها بموجب أحكام الاتفاق كما

يمكنها أن تعمل في شراكة مع الحكومة الجديدة من أجل حشد الموارد المالية والتقنية والبشرية اللازمة لتنفيذ تلك الإصلاحات.

٥٤ - ورهنا بالمشاورات التي ستم وباتفاق جميع الأطراف صاحبة المصلحة وبالذات الحكومة الانتقالية، فإن المشاركة في هذه الهيئة المقترحة يمكن أن تشمل ممثلي المبادرة الإقليمية وأطراف التيسير والشركاء والمناخين الدوليين سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف إضافة إلى الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. ومن جانبها، تستطيع الحكومة الجديدة أن تعين ممثلين يتولون التنسيق مع الآلية المذكورة. وفي الوقت نفسه يمكن للآلية أن يُتاح لها سبل أن تتشاور مع المجتمع المدني في بوروندي وأن تأخذ آراءه في الاعتبار. ويمكن لعملية الأمم المتحدة أن توفر في الأساس أمانة خاصة لتلك الآلية بعد أن يبت أعضاؤها في مسائل التمويل وطرائق التنفيذ. وأتوقع أن أقدم اقتراحا مفصلا بشأن إنشاء آلية من هذا القبيل في تقريرتي المقبل المقدم إلى مجلس الأمن.

التمنية الاقتصادية والاجتماعية

٥٥ - أظهرت التجربة أن ما يكاد يكون نصف البلدان الخارجة من غمار الصراع يمكن أن تعود إلى العنف في غضون خمس سنوات اللهم إلا إذا اتخذت إصلاحات سياسية واقتصادية سليمة وأُتيح لها الدعم المالي الكافي لكي تواجه التحديات المرتبطة بحالة الانتعاش فيما بعد الصراع. وإذا ما تم إحراز تقدم ملموس ومطرّد على الجبهتين السياسية والأمنية في بوروندي يصبح السكان جديرين في القريب العاجل بالإفادة بطريقة ملموسة من العائدات التي ستندرج عن السلام. أما الحكومة المنتخبة مجددا فإن عليها، بدعم من المجتمع الدولي أن تباشر عملية التعمير مع إتاحة الظروف التي تنتهي من أجل التنمية المستدامة بما في ذلك تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى السكان باعتبارهم المحور الرئيسي لسياساتها.

٥٦ - كذلك فإن الإنجاز المتوقع في آب/أغسطس ٢٠٠٥ لورقة بوروندي القطرية لاستراتيجية الحد من الفقر ضمن إطار الغايات الإنمائية للألفية سيكون أمرا لازما إذا ما كان سيتاح لهذا البلد أن يفيد من مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي إطار الموارد المحدودة، وفي ضوء عبء المديونية الفادح فإن خدمة الدين ينوء بها كاهل هذا البلد بالفعل إذ تصل سنويا إلى ما يقارب ٦٤ مليون من دولارات الولايات المتحدة. وعليه، سيحتاج الأمر إلى مساعدات كبيرة تعين بوروندي على تلبية الاحتياجات الأساسية في إطار مبادرة معززة لتخفيف عبء الديون عن البلدان الفقيرة بما يكفل تحرير مواردها المالية الشحيحة والتشجيع على زيادة المساعدات من جانب المناخين من أجل إصلاح الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية. كما أن الأداء المستدام والمرضي في إطار مرفق الحد من الفقر ودعم

النمو التابع لصندوق النقد الدولي فضلا عن سنة من النجاح في تنفيذ المعايير الكاملة لورقة الحد من الفقر يمكنهما أن يتيحاً للبلد تخفيف خدمة الديون التي تثقل كاهله في إطار المبادرة المذكورة أعلاه إلى حيث تصل إلى ١٩,٤ مليون دولار سنويا بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

٥٧ - وفي الوقت نفسه يعمل كل من الأمم المتحدة والبنك الدولي بصورة وثيقة مع الحكومة الانتقالية في بوروندي على تنظيم عملية المائدة المستديرة المقبلة. بما يكفل تقديم التمويل اللازم لتنفيذ الإصلاحات المؤسسية والإصلاحات الاجتماعية/الاقتصادية في فترة ما بعد الانتقال. كما أن إنجاز ورقة استراتيجية الحد من الفقر قبل ذلك الحين سوف يتيح فرصة لتأمين دعم المانحين المقدم إلى برنامج قومي للتنمية.

٥٨ - وبدعم من المجتمع الدولي لا بد أن تعمل الحكومة المنتخبة مجدداً على بدء الإصلاحات الرئيسية الرامية إلى تعزيز قدرة مؤسساتها وإلى الأخذ باللامركزية وتطبيق سيادة القانون وسلامة الإدارة الاقتصادية. وفي الوقت نفسه يمكن للتنمية الريفية أن تصبح أولوية رئيسية في هذا الصدد كما أن تنويع الأنشطة الاقتصادية وتنمية مصادر جديدة للدخل بالنسبة للمجتمعات الريفية سيكونان أمراً لا غنى عنه لتخفيف الضغوط على مساحات الأرض في الوقت الحالي في ذلك البلد المزدهم بالسكان إضافة إلى الأخذ بتقنيات فعالة وسليمة بيئياً في استغلال الأراضي. بما يمكن أن يتيح التحول التدريجي من زراعة كفاية في معظمها إلى زراعة موجهة نحو السوق ومولدة للدخل.

عاشرا - الجوانب المالية

٥٩ - بموجب قرارها ١٥/٥٩ المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ اعتمدت الجمعية العامة مبلغ ٣٢٩,٧ مليون دولار لمواصلة عملية الأمم المتحدة في بوروندي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ شاملاً في ذلك مبلغ ١٠٦,٣ مليون دولار كان مآذونا به في السابق للعملية. بموجب قرار الجمعية العامة ٣١٢/٥٨ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. أما الميزانية المقترحة لعملية الأمم المتحدة في بوروندي للفترة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ فهي الآن قيد النظر من جانب الجمعية العامة ومن المتوقع أن تُبَت فيها في القريب العاجل.

٦٠ - واعتباراً من ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ وصلت الاشتراكات المقررة وغير المسددة في الحساب الخاص لعملية الأمم المتحدة في بوروندي وصلت إلى مبلغ ٨٨,٧ مليون دولار

فيما بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٢١٨,٨ مليون دولار.

حادي عشر - الملاحظات والتوصيات

٦١ - لا شك أن ثمة جوانب من التقدم المهم تم إحرازها في عملية السلام في بوروندي خلال العام الماضي. ومنذ تقريره السابق المقدم إلى مجلس الأمن. ومع ذلك كان التقدم بطيئاً مما أفضى إلى تمديد آخر حتى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥ لفترة انتقال كانت ممددة في الأصل. ومع اعتقادي بأن بوروندي قد سارت الآن على الطريق لتصبح بلداً يسوده الاستقرار والسلام. بما يكفل مستقبلاً أفضل لجميع مواطنيه، فإن عملية الإصلاح لم تستقم بعد على الطريق السليم. ومن ثم سيتعين على الأطراف البوروندية أن تدلل على ما تتحلى به من إرادة سياسية يستلزمها نجاح اختتام العملية الانتقالية مع التقيد على أدق صورة بالجدول الانتخابي الجديد.

٦٢ - ويتعين على جميع الأطراف السياسية أن تمارس ضبط النفس في حملاتها الانتخابية، وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات قد تؤثر على سلاسة العملية الانتقالية أو إجراءات تحظرها مدونة قواعد السلوك الانتخابي. ولا غنى عن إجراء الانتخابات في إطار بيئة سلمية تشجع على مشاركة الناحيين بل ويمكن أن تكون نموذجاً على انتخابات تجري لاحقاً في البلاد.

٦٣ - ومن أسفٍ فما زالت التوترات السياسية تؤثر على مستوى الثقة المتوافرة بين الأطراف ذات الصلة وإنني أدعو جميع القادة البورونديين إلى تعزيز الرسالة التي تفيد بأن المصالح الطائفية لم تعد تخدم المجتمع البوروندي الحديث الذي ينبغي له أن يعكف على مواصلة المكتسبات التي تحققت من عملية السلام ومن ثم يتحول إلى اتجاه المصالحة الوطنية والاستقرار والتنمية. كما أعتقد جازماً بأن المجتمع الدولي عليه دور فعال لا بد أن يضطلع به دعماً للحكومة المنتخبة حديثاً وأعرب عن أملتي في إمكانية التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن آلية الدعم الدولي المقترحة الوارد وصفها في الفقرتين ٥٣ و ٥٤ أعلاه.

٦٤ - وأود أن أشارك رؤساء دول المبادرة الإقليمية في دعم جهود حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة في تيسير عقد اتفاق مع قوات التحرير الوطنية (رواسا)، فمن شأن اتفاق شامل لوقف إطلاق النار تتيحه كل الجماعات وطال انتظار الشعب البوروندي له أن يكون بمثابة إشارة عملية على التزام جبهة التحرير المذكورة بالمشاركة في عملية السلام.

٦٥ - وفي الوقت نفسه لا بد أن تلتزم حكومة بوروندي حلاً لعبء ديونها الفادح إذا ما كان للبلد أن يدخل في مرحلة التعمير والتنمية بصورة فعالة. وعلى ذلك ينبغي أن تتخذ

الحكومة الانتقالية الخطوات اللازمة لمساعدة السلطات المنتخبة في هذا المسعى باعتبار أن تخفيف عبء الديون من خلال المبادرة المعززة لتخفيف عبء الديون عن كاهل الدول الفقيرة من شأنه أن يتيح لبوروندي أن تحرر الموارد اللازمة وأن تزيد من رفاه سكانها. أما عدم اتخاذ التدابير اللازمة في هذا الشأن يمكن أن يضطر المانحين إلى وقف المساعدات التي يقدمونها برغم أنها لا غنى عنها في كفالة السلم المستدام.

٦٦ - وبرغم التقدم المحرز، فإن نطاق انتهاكات حقوق الإنسان في بوروندي ما زال موضعاً لقلق بالغ. فالإساءات إلى حقوق الإنسان كثيراً ما يتم ارتكابها في غياب آليات قانونية ملائمة وفي ظل مناخ عام من الإفلات من العقاب. وتنطوي كثير من الجرائم المرتكبة في جوهرها على خطورة الانقسامات الإثنية والإقليمية وهو أمر يقتضي التصدي إليه على نحو حاسم ومتواصل في فترة ما بعد الانتقال. وعلى ذلك تظل المصالحة عنصراً أساسياً على طول الطريق الصعب الذي ينبغي أن تسير عليه البلاد باتجاه مداواة الجراح على الصعيد الوطني وتحقيق السلام الدائم.

٦٧ - ولقد أسهمت عملية الأمم المتحدة في بوروندي منذ بدئها وإسهاماً ملموساً في إحراز التقدم على طريق عملية السلام. وإنني أعتقد أن وجودها سوف يواصل أداء دور حيوي ولا سيما خلال فترة الانتخابات القادمة وعليه أود أن أوصي بتمديد ولاية العملية، بقوامها الحالي، لفترة إضافية مدتها ستة أشهر حتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٦٨ - وفي الختام أود أن أشكر رؤساء دول المبادرة الإقليمية وبخاصة رئيسها فضلاً عن الطرف الميسر، على جهودهم المخلصة في إبقاء العملية الانتقالية على مسارها المرسوم. كما أود أن أعرب عن تقديري العميق للرجال والنساء من أفراد عملية الأمم المتحدة في بوروندي الذين يواصلون العمل بغير كلل من أجل تحقيق السلام في بوروندي تحت قيادة ممثلي الشخصية كارولين ماكاسكي. وأوجه تقديري كذلك إلى موظفي منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وكثير من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف الذين ما زالوا يساهمون بسخاء في تحقيق التقدم في ذلك البلد.

مرفق

عملية الأمم المتحدة في بوروندي: قوام الشرطة المدنية والأفراد العسكريين

(في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٥)

الشرطة المدنية	القوات	المراقبون العسكريون	المجموع
الاتحاد الروسي	—	٨	٨
إثيوبيا	—	٥	٨٦٠
الأردن	—	٥	٦٧
إسبانيا	—	—	١
أوروغواي	—	٣	٣
باراغواي	—	٣	٣
باكستان	—	٥	١ ١٩٩
البرتغال	—	٢	٢
بلجيكا	—	٢	٢
بنغلاديش	—	٢	٢
بنن	٩	٤	١٣
بور كينا فاسو	١٨	١٣	٣٣
بوليفيا	—	٣	٣
بيرو	—	٣	٣
تايلند	—	٣	٥
تركيا	٣	—	٣
تشاد	٣	٨	١١
توغو	—	١٣	١٦
تونس	—	١٢	١٥
الجزائر	—	١	٢
جمهورية كوريا	—	٢	٢
جنوب أفريقيا	—	٥	٩٢٥
رومانيا	—	٣	٣
زامبيا	—	٢	٢
سري لانكا	—	١	١
السنغال	١٢	٥	٢٢
صربيا والجبل الأسود	—	١	١
الصين	—	٣	٣

المجموع	المراقبون العسكريون	القوات	الشرطة المدنية	
٦	٦	—	—	غابون
١	١	—	—	غامبيا
٢	٢	—	—	غانا
٣	٣	—	—	غواتيمالا
١٤	٢	—	١١	غينيا
٣	٣	—	—	الفلبين
١	١	—	—	قيرغيزستان
١٣	—	—	١٣	الكاميرون
٢	—	—	٢	كوت ديفوار
١٠١٠	٢	١٠٠٨	—	كينيا
٣٦	١٧	٢	١٧	مالي
٣	٣	—	—	ماليزيا
١	—	—	١	مدغشقر
٢	٢	—	—	مصر
٣	٣	—	—	ملاوي
١٨٧	٣	١٨٤	—	موزامبيق
٣	٣	—	—	ناميبيا
٩٤٤	٦	٩٣٨	—	نيبال
١٨	٢	—	١٦	النيجر
٨	٥	١	٢	نيجيريا
١١	٧	٤	—	الهند
١	—	١	—	هولندا
٥	٥	—	—	اليمن
٥ ٤٨٦	١٩٣	٥ ١٨٦	١٠٧	المجموع



Map No. 4222 Rev. 4 UNITED NATIONS
May 2005

Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section